



شركة مطاحن ومخابز الإسكندرية  
القطاع المالي  
الإدارة العامة لشئون البورصة وهيئة الرقابة والاستثمار

الإسكندرية في ٢٠٢٦ / ٥ / ١٧

**السيد الأستاذ / رئيس قطاع الإفصاح  
البورصة المصرية  
عناية الأستاذ / شريف فهمي**

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة الى القوائم المالية المدققة عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٦/٣/٣١ والسابق  
الإفصاح عنها مرفق بها تقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات الجهاز المركزي  
للمحاسبات بشأن القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٦/٣/٣١ ..  
نتشرف بان نرفق لسيادتكم ..  
تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٦/٣/٣١ .

شاكرين لسيادتكم حسن التعاون ...

وتفضلو سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين  
مدير عام شئون البورصة  
وهيئة الرقابة المالية والاستثمار

محاسب / هاني مجدي حافظ

**العضو المنتدب  
للشئون المالية والإدارية**

**محاسب / ناصر فاروق مصطفى**





## تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن ومخابز الاسكندرية

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المرافقة لشركة مطاحن ومخابز الاسكندرية ( شركة مساهمة مصرية) في ٣١ مارس ٢٠٢٦ قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسع أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

### نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقال الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

### اساس الاستنتاج المتحفظ

استناداً إلى أعمال الفحص المحدود التي قمنا بها، فإن الاستنتاج المتحفظ الوارد بهذا التقرير يرجع إلى ما يلي:

#### ١. اضمحلال الأصول الثابتة

لم تقم الشركة بإعداد دراسة لتحديد ما إذا كان هناك اضمحلال في قيمة الأصول الثابتة غير المستغلة في الإنتاج، بما يحول دون تمكننا من تقييم مدى سلامة قيمها الدفترية المدرجة بالقوائم المالية

#### ٢. الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

لم تقم الشركة بإعداد دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة العملاء وكافة الأرصدة المدينة الأخرى، الأمر الذي حال دون تمكننا من تقييم كفاية ما قد يلزم الاعتراف به من خسائر ائتمانية متوقعة أو الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ذات الصلة.

#### ٣. الموقف الضريبي والقضائي والمخصصات المحتملة

لم يتم موافاتنا بمذكرات معتمدة ومحدثة عن الموقف الضريبي والقانوني للشركة، بما في ذلك الفحوصات الضريبية والمطالبات والنزاعات والدعاوى القضائية القائمة والأحكام الصادرة لصالح أو ضد الشركة ومدى إمكانية تنفيذها، الأمر الذي حال دون تمكننا من تقييم مدى كفاية المخصصات أو الالتزامات المحتملة الواجب إثباتها أو الإفصاح عنها بالقوائم المالية الدورية المرفقة.



#### ٤. تقييم المخزون والانخفاض في القيمة

لم تقم الشركة بإعداد دراسة معتمدة للمخزون الراكد والبطيء والحركة وفروق الجرد والعجز بالمخازن، كما لم يتم تقييم المخزون وفقاً للتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون"، الأمر الذي حال دون تمكننا من تحديد مدى الحاجة لإثبات أي انخفاض في قيمة المخزون.

#### ٥. تطبيق معيار عقود الإيجار (٤٩)

لم تقم الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود الإيجار" على عقود الإيجار الهامة، الأمر الذي حال دون تمكننا من تحديد أثر ذلك على الأصول والالتزامات ونتائج الأعمال والإفصاحات المرتبطة بها.

#### ٦. الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

لم تقم الشركة بالاعتراف أو احتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات وقيمتها الضريبية، وذلك بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل.

#### ٧- الأراضي والأصول العقارية

لم نتمكن من التحقق من سلامة موقف الملكية لبعض الأراضي والأصول العقارية لعدم اكتمال التسجيل أو عدم توافر مستندات الملكية النهائية لبعض الأصول، الأمر الذي حال دون تحديد أثر ذلك - إن وجد - على القوائم المالية الدورية المرفقة.

#### الاستنتاج المتحفظ

استناداً إلى إجراءات الفحص المحدود التي قمنا بها، وباستثناء الأثر المحتمل للأمر الواردة في فقرة أساس الاستنتاج المتحفظ أعلاه، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٦، وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن التسع أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية

القاهرة في ١٧/٥/٢٠٢٦



سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤١٦  
سجل مراقبي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٨٨٦  
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية  
المحاسبون القانونيون العرب  
محمد أنور وشركاه